العدد(1369) السنة السادسة - السبت (15) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

جذر منتج .. جذر ميت !!

عبد الزهرة المنشداوي

لا يزال مجتمعنا دون مستوى الوعي السياسي والاقتصادي الذي نتمناه والذي تتطلبه المرحلة الراهنة فالمواطن ما زال عرضة لاية ريح او دعوات مغرضة القصد منها الانحراف به ثانية بعيدا عن جادة المواطنة من خلال ممارسات يقوم بها البعض القصد منها الاستيلاء على مقدراته بطرق غير مشروعة اضافة الى ان هناك جهات متعددة تروج لممارسات غير قانونية تقوم بها شركات وهمية تستولي فيها على مقدرات المواطنين تذكرنا بتلك الايام التي افرغت جيوب المواطنين وبلغ فيها الحصار الاقتصادي حدا لايطاق دعت الى البحث عن (يد االخير) وجدتها بالمدعو (سامكو) الذي خدع قطاعات واسعة من المواطنين بدعوى الاستثمار.

اسر لي صديق من سكنة احدى المحافظات بأن اكثر الذين يعرفهم و هم من شتى شرائح المجتمع وقعوا ضحايا لابتزاز شركة وهمية تعمل على مسمع ومرأى المسؤولين في محافظته وسيناريو هذه الشركة الوهمية يوهم المواطن البسيط بان الشركة ومقابل الفين ومئتي دولار ستمنحه وكالة تجارة دولية! ولكي يتحقق له ذلك يجب عليه دعوة اصدقاء واقرباء لدفع المبلغ المقرر للشركة لكي يمنح لقب جذر منتج في الشركة وتكون له الاولية في منح الوكالة الدولية للتجارة المزعومة كذلك تشترط على هذا الجذر المنتج ألا ياخذ المبلغ المالي المقرر من عضو سبق له الاشتراك في هذه الشركة المزعمة التي تدعي قانونيتها وانها من شركات الاستثمار ولديها تزكية من اشخاص نافذين يقرون قانونيتها وشرعيتها وهي تشق طريقها وتستولي على اموال بالعملة الصعبة من مواطنين صدقوا ما وعدت به فراحوا يتوجهون الى جذور الشركة الحية في استدراج البسطاء والحصول منهم على مبلغ الاشتراك من خلال بيع ما يمتلكون او الاستدانة من الغير على امل ان تهبهم هذه الشركة الوكالة الدولية للتجارة حسب زعمها.

الشركة تدعي بان لها مركزا في احدى الدول الاسيوية وهي في سبيل فتح الوكالات لجذورها العاملة فقط اما الجذور الميتة وهم الاعضاء الذين لم يكن باستطاعتهم استدراج الغير لدفع مبلغ الاشتراك فليس لهم ذلك والذي عرفناه ايضا من هذا الصديق ان العضو المنتج عندما ياتي بمشترك او اكثر فالشركة تهبه مبلغاً بين المئة والمئتي دولار تشجيعا له لاستدراج الاخرين

..في مدينة الصدر وفي اماكن اخرى تنشط الشركة بوساطة اعضائها المنتشرين بين طبقات الشعب البسيطة التي يراودها الحلم في تأمين مستقبلها المعيشي ولا تعلم ما يحاك لها في الخفاء.

وما بقي من القول هو المطالبة بالتحقيق مع هذه الشركة من قبل الجهات الرسمية لحماية المواطن من عمليات الاستلاب التي يقع ضحية لها وكذلك حماية الثروة الوطنية ورأس المال من التسلل خارج الحدود ولكي لا يقع المواطن فريسة (لسامكو) جديد.

المطالبة بالتحقيق مع هذه الشركة من قبل الجهات الرسمية لحماية المواطن من عمليات الاستلاب التي يقع ضحية لها وكذلك حماية الثروة الوطنية ورأس المال من التسلل ولكي لا يقع المواطن فريسة (لسامكو) جديد

تقرير

من يوقف المتجاوزين على أملاك الدولة؟

اصبحت ظاهرة التجاوز على املاك الدولة واضحة للعيان في أغلب مناطق بغداد ومحافظات العراق وتباينت طريقة التجاوز فمن الاستحواذ على الابنية الحكومية من دوائر ومؤسسات ومعسكرات وماتضمه من ابنية ومنشأت في بداية سقوط النظام مثلما حاصل في معسكر الرشيد الذي سكنته عوائل وافراد البعض يذكر ان فيهم من دفعه الاستحواذ بالحصول على عقارات وساحات يضيفها الى ما لديه اعتقاداً منه بأن الدولة ستجد نفسها امام امر واقع وتتنازل له عنها.

بغداد/ كريم الحمداني

– ويكفي زيارة هذا المكان حيث تجد مواطنين غير محتاجين يسكنون فيه وهم كثر بل ازداد عددهم عندما اعلنت امانة بغداد تحويله الى مدينة عصرية تضم وحدات سكنية واسواقاً وملاعب ووسائل الترفيه، نتيجة ايحاء البعض لهؤلاء بأنهم ستكون لهم الاولوية والافضلية في الحصول على السكن في هذا المكان عند انجازه والا مامعنى مواطن ان يرضى ان يسكن بخيمة اوببقايا اطلال قاعة جردها الحواسم حتى السقف طمعا بالحديد وبباب الخيمة تقف سيارة حديثة او سيارتين عائدة له.

شكلت هذه الظاهرة خطورة على التصميم الاساسي للمدن على اكثر المتخصصين بتخطيط المدن حيث ضاعت معالم المناطق جراء البناء العشوائي الذي يمارسه البعض حتى الان متجاوزا على اراضي تعود ملكيتها الى وزارة المالية في العادة عندما تصمم مدينة تترك فيها مساحات لبناء مدارس او مستوصفات او حدائق عامة او أي شيء اخر في المستقبل والذي يحصل اليوم انه في مناطق بغداد دون استثناء او المحافظات نجد عملية التجاوز والاستحواذ جارية على قدم وساق بل اصبحت تجارة تدر الارباح على القائمين عليها وازدهرت عملية البيع والشراء بمئات الملايين من الدنانير مستغلين غياب المتابعة والمحاسبة من قبل المجالس المحلية والدوائر البلدية واصبح هناك مكاتب دلالية تتعامل ببيوت الحواسم كما يطلق عليها بيع وايجار، ما حدا أحدهم الى بناء قطعة عائدة للدولة في حي القاهرة مقابل جامع النداء وشيد عليها ثلاث مشتملات واجر كل واحد منها بـ (٣٠٠) الف دينار شهريا ومثله في منطقة بغداد الجديدة حي الخليج والى دار دبل فاليوم كلفه اكثر من(٣٠٠) مليون دينار على قطعة عائدة للدولة وسط زقاق واذا تجولنا في بقية مناطق بغداد والمحافظات نجد الكثير منها.

هذه المشكلة لم تتوقف بل تزداد اتساعا وشملت مناطق وسط بغداد وهناك حركة بيع وشراء من بعض المواطنين وهم يعرفون عدم قانونيتها ولكنهم يعولون على شائعات منها ان الدولة لا تستطيع طردهم من الدور التي شيدوها على اراضيها دون ان تدفع لهم تعويضاً نقدياً أو بوحدات سكنية حال توفرها وهذا ساهم في مواصلة هذه العملية التي لاتعدو عن كونها سرقة المال العام واستحوذت عليه بحجة الفقر والحاجة وهؤلاء ابعد الناس عنها.

عندما انطلقت فعاليات خطة فرض القانون في بغداد كان من ضمن اهدافها رفع التجاوز على املاك الدولة سواء كانت مشيدة او اراضي وهاهي الخطة في عامها الثاني والحالة مستمرة وشملت مناطق جديدة، قد يتساءل بعضهم هل المواطنون الذين استباحوا اراضي الدولة كانوا مضطرين لعدم استطاعتهم شراء بيت او دفع ايجاره وحال كل المتجاوزين يؤكد عكس ذلك من حيث امتلاكهم سيارات خاصة وعقارات في مناطق اخرى وبعضها مؤجر وارصدة في البنوك اضافة الى رواتب في اكثر من مكان فضلا عن مساعدات المنظمات الانسانية المخدوعة بهم.

المطلوب من وزارة المالية وهي الجهة المسؤولة على الحفاظ على املاك الدولة من عقارات واملاك الى متابعة هذه المشكلة وفق القانون او ايقاف زحفها على المدن التي لم تشهد تجاوزات في اقل تقدير.

شكاوى

الى انظار وزارة التربية

نحن عدد من المعلمين من منتسبي تربية الرصافة الثانية استبشرنا خيرا بسلم الرواتب الجديد الذي اقره مجلس النواب الموقر باعتباره انتصاراً كبيراً لشريحة الموظفين والمعلمين على وجه الخصوص.

لكن اجتهاد موظفي الحسابات في مديرية تربية الرصافة الثانية لم ينصفنا بعد ان اعتبروا مخصصات الشهادة الممنوحة لنا وفق نسبة(٢٥٪) وهي النسبة الممنوحة لحاملي الشهادة الاعدادية .

وانه من المفترض وبحسب الفقرة (هـ) من البند (اولاً) المادة (١١) من قانون سلم الرواتب الذي اقره المجلس، ان تكون النسبة الممنوحة لنا (٣٥٪) حيث تشير الفقرة الى منح نسبة (٣٥٪) من الرواتب لحاملي شهادة الدبلوم الفني والمعلمين الحاصلين على اي من الشهادات المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب، جـ، د) من البند اولاً من المادة (١١) من القانون.

علماً ان في جميع المديريات التابعة لوزارة التربية يتقاضى المعلمون المخصصات بنسبة (٣٥٪) وهم خريجو دار المعلمين ذات الثلاث سنوات والدورات التربوية وخريجو معاهد المعلمين ذات الخمس سنوات وكذلك بنفس مديرية تربية الرصافة الثانية هناك اغلب المعلمين يتقاضى المخصصات نفسها من المعقول ان تبقى على هذا الحال والسنة على وشك الانتهاء، نرجو النظر في قضيتنا وبأسرع وقت. مع فائق الشكر.

مجموعة معلمي تربية الرصافة الثانية

طلبة جامعة بغداد وهذه الشكوى

بعث مواطن من جامعة بغداد برسالة فحواها انه استطاع الحصول على اجازة دراسية لنيل شهادة الماجستير وبراتب تام عام ٢٠٠٦ ولكن مؤخرا صدر قرار في مطلع عام ٢٠٠٨ جعل ان يتقاضى المنتسب المتمتع بالاجازة الدراسية نصف راتب بدلاً من الراتب التام واللافت للنظر ان هذا القرار طبق باثر رجعي على الطلبة الذين تمتعوا بهذه الاجازة قبل صدور القرار مما ترتب عليهم مبالغ طائلة بلغت ملايين الدنانير والسؤال هو كيف يشمل من حصل على الاجازة قبل نفاذ القرار ؟نحن كلنا نعلم بان الطلبة الذين تمتعوا باجازة دراسية براتب تام يعتبر لهم ذلك حقاً مكتسباً ولا يجوز تغييره وانه لايجوز شمولهم بقرارات لاحقة تسبب لهم ضررا يجب ان ينفذ عليهم (الاصلح) ان الطالب الذي تمتع بالاجازة كان من المحتمل ألا يطالب بها لو كان يعلم بانه يتقاضى نصف الراتب وعليه يجب ألا يطبق عليهم قانون لاحق يضر بمستواهم المعيشي من خلال تراكم مبالغ طائلة يطالبون بها وهي مخالفة لروح القانون.

التربية يجب ان تساهم

وصلت الى الصفحة رسالة من احدى الامهات تذكر فيها ان لها طفلا تم تصنيفه على انه بطيء التعلم من لجنة طبية في مستشفى مدينة الطب وانه بعمر الدراسة الابتدائية وان المدرسة التي كان فيها رفضت قبوله لسبب المذكور.

لذلك نطالب وزارة التربية بفتح صفوف خاصة في كل مدرسة من مدارس المناطق السكنية للاطفال الذين يصنفون وفق هذا التصنيف لاسيما ان البلد لا يخلو من المتخصصين بهذا الجانب التربوي الذي يمكن ان يساهم في انقاذ العديد من هؤلاء الطلبة من حالة يمكن ان تجعل منهم عرضة للامراض النفسية والانعزال عن المجتمع.

مخصصات طلبة الزمالات

رئاسة الوزراء توافق ومدير البعثات يرفض!

اصدر السيد رئيس الوزراء المحترم قراراً وطنياً لدعم العلم والعلماء في العراق ويقضي هذا القرار الصادر بتاريخ (٢٠٠٨/٤/١٤) بمساواة الدعم المالي لطالب الزمالة الدراسية براتب طالب البعثة. وقد استبشرت عوائل الطلبة خيراً لان وضع الطلبة قبل هذا القرار كان سيئاً بسبب التضخم المالي الذي ازداد بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة. ولكن نظراً لوجود اشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والحس الوطني فقد فوجئنا باصدار (المدير العام لدائرة البعثات) قراره المرقم (ص ب٤٦١٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١) الذي خالف به قرار السيد رئيس الوزراء المحترم وبعد شهر واحد فقط من اصداره .ونص على ان الدعم المالي لطالب الزمالة يحسب كالتالي(الدعم المالي مطروحاً منه الراتب في العراق و دعم الدولة المضيفة) والذي لا يتضمن اي مساواة لطلبة الزمالات والبعثات بالراتب حيث ان طالب البعثة يتقاضى نصف راتب في العراق اضافة الى الدعم المالي والمخصصات والتي تصل في مجموعها الى رقم يتجاوز (٢٠٠٠$) خارج العراق، وحرمان طالب الزمالة من مخصصات طالب البعثة جميعها بما فيها مخصصات الزوجية والاطفال. وكانت نتائج هذا القرار:

١- عدم استحقاق غالبية طلبة الزمالات لاي دعم مالي وبالتالي ارجاع عدد كبيرمنهم عوائلهم للعراق حيث ان محصلة ما تبقى لهم هو نصف راتب في العراق ودون دعم مالي خارجه حسب الالية المذكورة آنفاً.

٢- عدم قدرة الطلبة على الاستمرار في الدراسة مع عدم وجود دعم مالي ومحاولة الكثير منهم الغاء الزمالات والعودة او طلب اللجوء الى دول اخرى لعدم قدرتهم على دفع الكفالات المتعاقد عليها مع وزارة التعليم العالي.

٣- فقدان ثقة طلبة الزمالات بالمسؤولين في دائرة البعثات الذين تسببوا بتجويع عوائل الطلبة، حيث انخفض المستوى المعيشي لمعضمهم الى نصف ما كان عليه قبل هذا القرار.

٤- تسبب القرار في فوضى داخل القسم المالي في الوزارة والجامعات التي ينتسب اليها الطلبة. حيث يتطلب هذا القرار كشوفاً شهرية لراتب كل طالب من جامعاتهم ، واي خلل في الجامعة او الوزارة يكون ضحيته الطالب.

ان اصدارمثل هذا القرار له نتائج سلبية خصوصاً ان غالبية طلبة الزمالات هم اساتذة جامعات ولهم امتدادهم داخل الاوساط الجامعية من اساتذة وطلبة. وحرصاً منا على بناء تعليم عالٍ حقيقي في العراق نطالب بما يلي:

١- اعفاء المتسبب من منصبه واجراء تحقيق لمعرفة الجهات والدوافع الكامنة للقرار المرقم (٤٦١٠) والصادر(٢٠٠٨/٥/١١)، وتعويض الطلبة عن الاضرار المادية والنفسية التي تعرضوا لها بعد اصداره.

٢- اتخاذ قرار وزاري عاجل لتنفيذ قرار السيد رئيس الوزراء وفصل موضوع الدعم المالي عن الراتب في العراق وعدم احالة الموضوع الى لجان اخرى نظراً للوضع المأساوي الذي يعيشه الطلبة.

٣- في موضوع تحديد صنف الدولة يجب ان يكون رأي الملحقيات الثقافية وتصنيف وزارة الخارجية هو الاساس في تصنيف الدول.

٤- شمول طالب الزمالة بمخصصات طالب البعثة جميعها من تامين صحي ومستلزمات قرطاسية ومخصصات زوجية واطفال وتذاكر السفر لعوائلهم ذهاباً واياباً.

طلبة الزمالات الدراسية في الهند

قرية العبوسي في ميسان.. وغياب الخدمات

سكان قرية العبوسي التابعة لناحية المشرح في محافظة ميسان والتي تشتمل على أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية يشكون من عدم توفر أبسط الخدمات الأساسية الضرورية للحياة حيث لا توجد في قريتهم أي محطة لتصفية وتعقيم المياه مما يضطرهم لأستخدام مياه السواقي الملوثة في سد حاجاتهم اليومية كما تفتقر قريتهم لمستوصف صحي وتعاني المدرسة الأبتدائية الموجودة إنعدام أبسط مقومات البيئة الصالحة للدراسة . ويطالبون المسؤولين بتلبية مطالبهم المشروعة بهذا الخصوص.

الكلاب السائبة تغزو حي المعلمين

لفيف من سكنة حي المعلمين الجديد في مدينة العمارة بضمنهم عدد من الكادر التربوي في مدارس المنطقة يناشدون دائرة البيطرة في المحافظة لوضع حد لظاهرة حشود الكلاب السائبة التي تغزو الطرقات وتتعرض للمواطنين وتلاميذ المدارس الأبتدائية على وجه الخصوص بما جعلهم يعزفون عن الدوام إلا بصحبة بعض ذويهم من الكبارخوفا من تعرضهم لأذاها كما يطالبون الجهات المتخصصة بمنع أصحاب المواشي والأغنام من الرعي في طرقات الأزقة على أكوام النفايات والأزبال التي تتكدس في شوارع وساحات الحي.

نلفت عنايتكم

من اسباب الزحام

وجود الحفر العرضية في اغلب الشوارع العمومية التي تركت دون ردم ساهمت في اشتداد حالة الزحام وهذا ما نراه في شارع فلسطين وغيره الدوائر البلدية مدعوة لتلافي ذلك كل حسب منطقته.

عدس

لا نعلم السبب عن غياب مادة العدس من مفردات الحصة التموينية ومنذ شهر رمضان الماضي مما ساعد على ارتفاع سعره في السوق اضعافاً مضاعفة.

وظائف

بالرغم من الاشارة الى ان بعض الافراد يتعاطى بيع الوظائف الشاغرة في مؤسسات الدولة الا ان المسؤولين فيها لا يزالون يغضون النظر عن هذه الظاهرة الخطرة.

مدارس مسائية

المدارس المسائية بحاجة الى رقابة وتفتيش من وزارة التربية لكي تساهم في استيعاب الطلبة من الذين لهم الطموح في التعلم والاستمرار لاكمال الدراسة ووضع ضوابط من شانها ان تلزم الطلبة بالتقيد والجد.

مشكلة الزحام

من المشاكل الصعبة التي عاناها ويعانيها المواطن في العاصمة بغداد وبعض الوزارات حجزت شوارع مهمة ورئيسة لدواع امنية لذلك من المطلوب النظر في مواقع هذه الوزارات والمؤسسات في المستقبل وابعادها قدر الامكان عن المناطق الحيوية.

تعامل

التعامل من افراد نقاط التفتيش العسكريين لا يزال دون المطلوب ووزارتا الدفاع والداخلية عليهما اقامة الدورات التاهيلية لمنتسبيها من اجل ذلك.

قروض

القروض التي تمنح للمواطنين من قبل المصارف لا زالت خاضعة لمشيئة منتسبي المصرف والذي يدفع الرشوة له الاولوية اما غيره فلا.

للتأكد فقط..